مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الأجنبية الدولية في العراق - مؤشرات ودلالات

أ.د. توفيق عباس عبد عون المسعودي **الباحث : أزهر نعمان عبد الواحد العزاوي**

كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء **كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء**

The relationship between the budget deficit and international foreign reserves in Iraq-indicators and indications

Dr. Prof. Tawfiq abbas Abed Aoun Al-Masoudi

Researcher: Azhar Nouman Abdul Wahed Al-Azzawi

College of Administration and Economics / University of Karbala

azhar.noaman@s.uokerbala.edu.iq

Tawfiq AL- Masoudi @ uokerbala.edu.iq

المستخلص

إهتمّ العديد من الباحثين و الحكومات خصوصا في مختلف البلدان دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية ولمعرفة ما هو اثر زيادة او نقصان تلك الإحتياطيات على عجز الموازنة العامة , وكيفية الحفاض عيها ,واستهدف البحث دراسة وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية في العراق, ومن خلال بعض المؤشرات توصل البحث الى وجود اثر ايجابي لزيادة الاحتياطيات الاجنبية الدولية على عجز الموازنة العامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة , عجز الموازنة , الاحتياطيات الاجنبية.

Abstract:

Many researchers and governments, especially in various countries, have been interested in studying the relationship between the public budget deficit and international foreign reserves and to know what is the effect of increasing or decreasing those reserves on the public budget deficit, and how to maintain it. The research aimed to study and analyze the relationship between the public budget deficit and international foreign reserves in Iraq, and through some indicators, the research found a positive impact of increasing international foreign reserves on the public budget deficit in Iraq.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

Key words: **Public budget, budget deficit, foreign reserve**

مقدمة

يعد تطور الاهتمام بموضوع عجز الموازنة العامة تماشياً مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث رافق تزايد ذلك الدور لظاهرة العجز في الموازنة حيث يزداد القلق عند تجاوز هذا العجز الحدود الآمنة التي يمكن ان تؤدي الى تدهور الاستقرار النقدي والمالي في الكثير من دول العالم وقد تعدد انواع وسمات هذا العجز وفقاً للمعايير والاسباب المستخدمة في حسابه كما تعدد وسائل وطرق علاج هذا العجز او تمويله سواء من مصادر تمويل حقيقة او غير حقيقية وهو ما ادى الى اختلاف الاثار المترتبة على هذا التمويل باختلاف الاسلوب المستخدم فيه . حيث تعتبر العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الاجنبية الدولية مبنية على اساس توفير الحجم الكافي من الاحتياطيات في حالة اذا كانت الدولة تمتاز باحتياطي جيدٍ . اذ تعتمد الاحتياطيات الدولية على طبيعة وفلسفة النظام الإقتصادي المتبع في الدولة اضافة الى مستوى التطور الاقتصادي من الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها اذ ان هناك من يرى بان توفير الحجم الكافي من الاحتياطيات الاجنبية يعتمد على اساس الاستيرادات خلال السنة المالية ، فيما يؤكد اخرون على ان تحديد الحجم الكاف من الاحتياطيات الدولية يعتمد على نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع او تغطية الدين الخارجي القصير الأجل ، أما المحاولات اللاحقة فقد تختلف بعض الآراء حول توفير الحجم الكافي من الاحتياطيات مع إجراء بعض التعديلات التي تتوافق معها من اجل الوصول الى الاهداف المراد تحقيقها. كما تمثل الاحتياطيات الاجنبية الدولية الاصول الخارجية للدولة والتي تشمل الذهب وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والعملات الاجنبية والسندات التي تمتلكها البنوك المركزية والسلطات النقدية.

اهميـــة البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال التصدي لأهم المشاكل التي تواجه الموازنة العامة في العراق, وهي مشكلة العجوزات المالية الناجمة من الفرق بين الإيرادات و ومعرفة ما هو دور وتأثير الاحتياطيات الأجنبية الدولية على تلك العجوزات المالية وكيفية الحفاض عليها .

مشكـــلة البحث :

بسبب إرتفاع عجز الموازنة العامة و إرتفع معها حجم الدين العام وأعباء خدمته سنة بعد أخرى مما شكل خطراً على الإقتصاد العراقي وتأثير انخفاض الاحتياطيات الاجنبية الدولية عليها.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن زيادة حجم الاحتياطيات الأجنبية الدولية في العراق يؤثر بشكل ايجابي على انخفاض عجز الموازنة العامة) .

هـــــداف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل وبيان طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية في العراق .

منهجية البحث :

لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على الاسلوبين النظري والتحليلي لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين عجز الموازنة و الاحتياطيات الأجنبية الدولية للمدة (2004-2019)

المبحث الأول:- مفهوم الموازنة العامة و الإحتياطيات الأجنبية

اولاً:- تعريف الموازنة واهميتها:-

1- تعريف الموازنة العامة:

هنالك عدة تعاريف للموازنة العامة . تختلف باختلاف وجهة نظر المدراس الفكرية وطبيعة السياسات والفلسفة الاقتصادية المتبعة في كل دولة ورغم كون التعاريف مختلفة من حيث الالفاظ الا انها تتوافق في الجوهر والاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها من خلال الموازنة العامة .

اذ تعرف الموازنة العامة بانها ((مجموعة بيانات تفصيلية يوضح فيها تقدير ايرادات الدولة ونفقاتها، معبرا" عنها بصورة نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة)) [1].

وكما تعرف بانها ((البيان الذي يتضمن تقدير واجازة المصروفات والايرادات العامة خلال فتره زمنية معينة (سنة واحدة))[2]. او ((انها تقدير معتمد من قبل السلطة التشريعية يتكون من الايرادات العامة والنفقات العامة للدولة خلال فترة زمنية مقبلة، وتعتبر الموازنة العامة وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية سنوية ومعتمدة قانونيا" وتتضمن عددا" من البرامج والمشاريع التي سوف تقوم الدولة بإنجازها خلال فترة زمنية) [3].

---

[1] محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، عمان، 2008، ص 51

[2] محمد سلمان سلامة، الادارة المالية، الطبعة الاولى , الاردن، عمان، 2005، ص33، 2

[3] الحسن دردوري ولقليطي الاخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر،2008، ص 49 .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

او وهي عباره عن ((خطة سنوية للقطاع العام تحدد بموجبها الايرادات المتوقع الحصول عليها وتقدير الانفاق العام الضروري لغرض تحقيق الاهداف التي تسعى السلطات العامة الى تحقيقها من خلال القيام بالنشاط الاقتصادي خلال السنة القادمة)) [1].

وتعرف كذلك بانها ((التقديرات السنوية لإيرادات الدولة لسنة مالية معينة والمنح والمتحصلات الاخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة لتلك السنة)) [2].

او تعرف بانها ((تقدير مفصل لإيرادات ونفقات الدولة عن سنة مالية مقبلة مجازه من السلطة التشريعية))[3].

2- اهمية الموازنة العامة :-

اكتسبت الموازنة العامة اهمية متزايدة مع تطور النشاط الاقتصادي للدولة . فلم تعد الموازنة العامة مجرد تقدير للإيرادات والنفقات، وانما هي تعبر عن وثيقة ذات صلة بالاقتصاد القومي، والتي تعتبر الاداة الرئيسية في تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وهي ذات دلالة اقتصادية واجتماعية وسياسية تمكن من الكشف عن مختلف اغراض الدولة عن طريق تحليل تقدير الايرادات العامة والنفقات العامة التي تجمعها وثيقة واحدة هي الموازنة العامة .

وسوف نتطرق الى اهمية الموازنة العامة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الاتي:-

أـ الاهمية السياسية :-

للموازنة العامة اهمية سياسية بالغة، فهي التي تمكن السلطة التشريعية مراقبة عمل الحكومة بصفة مستمرة حيث يمكن ان تقوم تلك السلطة بتعديل الاعتمادات المطلوبة او رفض مشروع قانون الموازنة العامة[4].

---

[1] خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، المعادي، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2006، ص 28

[2] اكرم ابراهيم حماد، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها، دار امواج للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2012، ص 28

[3] عبد الله عبد السلام احمد و امال محمد كمال ابراهيم وتحسين الشاذلي، اساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، لا يوجد تاريخ، ص 33 .

[4] محمد الساحل، اسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020، ص44.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

ب ـ الاهمية الاجتماعية :ـ

تبرز الاهمية الاجتماعية للموازنة العامة من خلال تخصيص مشاريع تنموية خاصة بالطبقات الفقيرة من اجل خلق فرص النمو المتوازن بين الطبقات، ومن خلال ذلك يتم التركيز على مفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، حيث تقوم الحكومة بوضع اسس مالية من قبلها في الموازنة العامة من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتقديم افضل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الاخرى، ولذلك تلعب النفقات الاجتماعية والترفيهية دوراً فاعلاً في اعادة توزيع الدخل القومي لصالح ذوي الدخل المحدود من خلال السياسة الضريبية وباستخدام الضرائب الاجتماعية لتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع[1].

ج ـ الاهمية الاقتصادية :ـ

تعتبر الاهمية الاقتصادية جانب مهم بالنسبة للموازنة العامة، فهي تعبر عن النشاط الحكومي بما تشمله من الايرادات العامة والنفقات العامة، فهي المرآة التي من خلالها يتم معرفة المركز المالي للدولة، من جوانب ضعفها وقوتها، كما ادى تطور فن الموازنة العامة الى عدم الاهتمام في توازن الموازنة، وقد تحقق الموازنة عجزاً تكون فيه النفقات اكثر من الايرادات، كعجز مقصود لتعجيل حركة الاقتصاد، وتشجيع الجهاز الانتاجي على المزيد من العمل لمواجهة زيادة الطلب والوصول الى التشغيل الكامل، وبالتالي انتقلت الموازنة العامة من اداة رقابية برلمانية يغلب عليها الطابع السياسي الى اداة اقتصادية تعمل على تطور الاداء الاقتصادي[2].

ثانياً :ـ الاحتياطيات الدولية (تعريفها، انواعها) :ـ

1:ـ تعريف الاحتياطيات الاجنبية الدولية :ـ

يستند تعريف الاحتياطيات الدولية على فكرتين رئيسيتين هما[3] :

– السيطرة الفعلية من السلطات النقدية على تلك الاموال وتمكين السلطات النقدية من استخدامها .

– يجب ان تكون الاحتياطيات سائلة ويتم تسويتها بالنقد الاجنبي وتخضع لتصرفات السلطات النقدية.

---

[1] الحسن دردوري ولقليطي الاخضر، مصدر سابق، ص 153 .

[2] محمد الساحل، مصدر سابق ، ص 44 1.

[3] صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية، المبادي والتوجيه القياسي للأعداد نموذج العربية، 2013، ص2 . نموذج قياسي للبيانات، الطبعة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

ويمكن تعريف الاحتياطيات الدولية اصولياً ((بانها التحفظ والحذر عن الوقوع في المكروه، وهذا المعنى هو المراد في استعمالات الاصوليين فهو يعني التحفظ والحذر من الوقوع في مخالفة الواقع))[1] .

اما اصطلاحاً ((فهي الاموال التي يتم الحصول عليها عن طريق زيادة الايرادات في موازنة معينة واستخدامها لتغطية عجز الموازنة او لتغطية اعتمادات اضافية))[2].

ويمكن ان تعرف الاحتياطيات الدولية ((بانها تلك الاصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي يتم التحكم بها من اجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات والتصحيح الغير مباشر لهذه الاختلالات من اجل التدخل في اسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة والتضخم لأغراض اخرى))[3] .

وتعرف ايضاً ((بانها مجموعة من وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة وغير مشروطة (النقد الذهبي، حقوق السحب الخاصة، مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي (الشريحة الذهبية) التي تمكن من استخدام ائتمان الصندوق المستحقات القائمة على غير المقيمين والمتاحة للسلطات النقدية لتسوية المدفوعات الدولية وخصوصاً التجارة الدولية))[4] .

وتعرف الاحتياطيات الاجنبية ((بانها الاصول الخارجية المتاحة بسهولة والمستخدمة من قبل السلطات النقدية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات سواء كانت بصورة مباشره لتمويل

---

(1) عدنان حسين الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني، الاقتصاديات الاجنبية الدولية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018، ص 10 .

(2) عدنان حسين الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني، مصدر سابق، ص10.

(3) ميامي صلال صاحب، قياس الاثر ودرجة الاستجابة بين الاحتياطيات الدولية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق للمده 2003 – 2016، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص 174 .

(4) مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي، اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف، 2015، ص 371 .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

هذا الاختلال او بصوره غير مباشره عن طريق الدخول الى سوق الصرف الاجنبي والتأثير في سعر الصرف اضافة الى اغراض اخرى))[1].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بان الاحتياطيات الدولية هي اصول خارجية تكون تحت سيطرة السلطات النقدية (البنك المركزي) حيث يتم استحصالها في سبيل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من اجل مواجهة الاختلالات المباشرة منها اختلال ميزان المدفوعات او غير مباشره من خلال تعديل سعر الصرف اضافة الى زيادة الثقة بالعملة المحلية ومواجهة ما تتعرض له الدولة من اي اختلالات خلال دعم وتشجيع قطاع الصناعة الوطنية والزراعة وبعض القطاعات الاخرى ومواجهة الازمات الداخلية في فترات تناقص وانخفاض مصادر الايرادات العامة التي تتعرض لها الدولة.

2 :- انواع الاحتياطيات الأجنبية الدولية :-

ا- الذهب :-

يعد الذهب احد مكونات الاحتياطي الدولي والذي تمتلكه السلطة النقدية او اي طرف يكون تحت إمرة السلطة النقدية ويتم الاحتفاظ بالذهب كأصول احتياطية وهو يتكون من سبائك الذهب التي تكون على شكل نقود معدنية (ذهبية) او على شكل قوالب سبائك تصل نسبة نقاوتها الى (995) جزءاً بالألف على الاقل ويتم تداول سبائك الذهب في اسواق منتظمة ومن خلال العلاقة الثنائية بين البنك المركزي ويجب ان تكون حسابات الذهب متهيئة وان تكون متاحة تحت تصرف السلطة النقدية وقت الطلب بالإضافة الى ذلك فان السلطة النقدية بالإمكان ان تضيف صفة نقدية على الذهب عن طريق شرائها ما معروض من ذهب سلعي في الاسواق الخاصة كما يمكنها ان تسحب الصفة النقدية من الذهب من خلال ما متاح من جزء من الذهب النقدي في حوزتها ويمكن استخدامه في اغراض غير نقدية[2] ، وحيث ترغب معظم الدول في شراء الذهب وحيازته كونه يتمتع بصورة فعلية بقيمته الحقيقية على مدار الزمن وطالما الذهب يتمتع بقوته الشرائية بالتساوي مع باقي السلع مثل السكر والحبوب والبترول والمعادن، مما يجعل منه وسيله

[1] حسين جواد كاظم، عقيل عبد المهدي،، واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمده من 2004 – 2014، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 1، المجلد 14، 2017، ص 78 .

[2] صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة في العملة الاجنبية، 2009، ص 113.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

للتحوط ضد التضخم، وبنفس السياق يعتبر الذهب احد عناصر التنويع للمحفظة المالية لمعظم الدول ضد التقلبات والمخاطر المالية حيث تمتد رغبة الدول في الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطيات الدولية لعنصر الذهب مما يعطي امكانية استخدامه في مواجهة اي عجز يحدث في الميزان التجاري نتيجة الفرق النسبي بين الواردات والصادرات، وكذلك فان كفاية تلك الاحتياطيات توفر الطلبات الغير عادية لدى القطاع العائلي داخل البلد، حيث ان زيادة الطلب عليه تؤدي الى تزايد الاسعار وبالتالي زيادة استيراد الذهب لغرض الاشباع والوصول الى مستوى التوازن في الاسواق الا اذا حدث خلل في ميزان المدفوعات الامر الذي قد يدفع السلطات النقدية الى التدخل طوعاً لاستعادة التوازن مرة اخرى[1].

ب ـ العملات الاجنبية :

ويقصد بالعملات الاجنبية التي يمكن تحويل بعضها للبعض، وليس التحويل الى الذهب كما كان في السابق في ظل قاعدة الذهب، فان هذه العملات اساساً هي عملات وطنية لأنها تحظى بقبول بشكل واسع مع الايفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة، وتعتبر الوظائف التي تؤديها في الخارج هي مشابهه لوظائفها في الاقتصاد المحلي، والتي تتمثل بكونها مخزن للقيمة، وتستخدم في معرفة اسعار السلع الدولية، فضلاً عن انها تلعب دوراً كبيراً كوسيط للتبادل في ظل اتساع المعاملات الدولية[2] .

ان كل العملات الاجنبية تتمتع بقبول عالمي ووظيفتها الرئيسية تسوية التعاملات الدولية وتكون مقبولة من قبل المدينون والدائنون في تسوية العلاقات الدائنة والمدينة بينهم ومن انواع العملات الاجنبية هي الدولار الامريكي و الين الياباني و الجنيه الاسترليني والدولار الاسترالي والدولار الكندي والفرنك السويسري ووحدات النقد الاوربي (اليورو) وغير ذلك. وعند تحديد العملات التي تتمتع بقبول عالمي والاحتفاظ بها بنسبة عالية فأنها تكون اكثر تداولاً في اسواق النقد العالمية والاستثمارات والصكوك المالية وعلى الرغم من التطورات التي عصفت بالدولار

---

[1] هاشم جبار الحسيني، رياض رحيم العامري، سعر الصرف الاجنبي واثرة على الاحتياطيات الدولية، دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة لمدة من 2003ـ 2015، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 22، المجلد 6، 2017، ص 22.

[2] عدنان يونس الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني، مصدر سابق، ص 22.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

الامريكي باعتباره العملة العالمية وبالأخص بعد فصل العلاقة بينه وبين الذهب في اغسطس عام 1971 والازمات التي تبعت ذلك فانه لايزال العملة العالمية المسيطرة على تكوين الاحتياطيات الدولية في كافة انحاء العالم.

ج ـ حقوق السحب الخاصة:ـ

تتمثل حقوق السحب الخاصة بقروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساندة أعضائه المنضمين الى النظام الحديث وتكون بطريقة اجبارية فهي ليست معدنية او ورقية بل انها وحدة حساب لها قاعدة قانونية تعتمد عليها وهي التزام الاعضاء بتوفير ما يقابلها بالعملات النقدية الدولية اذا ما طلب منهم ذلك ويعتبر الالتزام القانوني للدول الاعضاء هو الية يستند عليها الصندوق خصوصاً في اصدار حقوق السحب الخاصة[1] .

ومن الجدير بالذكر ان حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي ضمن حدود الشريحة الائتمانية للدولة التي تتمثل بالتسهيلات الائتمانية غير المشروطة وان اي دولة تكون عضو في الصندوق عليها ان تلجا اليها في حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها[2].

تحليل واقع العلاقة بين الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية في العراق

اولاً :ـ عجز الموازنة / الاحتياطيات الاجنبية الدولية .

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية حيث يعتمد بشكل رئيسي على تصدير النفط الخام حيث تشكل نسبة النفط في الموازنة العامة نسبة (95 %) من الايرادات العامة تمثل الاحتياطيات الاجنبية اهمية كبيرة في بلد ريعي مثل العراق اي انه يعتمد على ناتجة المحلي الاجمالي ومن ثم حركة الحساب الجاري لميزان مدفوعاته التي تعتمد على العوائد التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي كموجودات في ميزانيته

العمومية حيث يستخدمها في تنفيذ سياسة النقدية من اجل السيطرة على مطلوباته والمتمثلة بمستوى السيولة النقدية ليحقق الاستقرار الاقتصادي[3].

---

[1] زهرة خليف رفاك، جعفر طالب احمد، تحليل علاقة الاحتياطيات الاجنبية بسعر الصرف في العراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 94ـ 95، 2019، ص 68 .

[2] وسام نعمة رجيب الخفاجي، ادارة الاحتياطيات الاجنبية في العراق دراسة تحليلية، الطبعة الاولى، دار البصائر للنشر والتوزيع،لبنان، بيروت، 2016، ص 26.

[3] سوسن كريم هودان الجبوري، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003 ـ 2013) باستخدام ـ نموذج (Johansen)، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية، المجلد17، العدد 3، 2015، ص 177.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (3) 2023

جدول رقم (38) تطور عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية ونسبة مساهمتها في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004 – 2019 (مليار دولار)

السنوات	عجز الموازنة العامة	معدل النمو السنوي (%)	الاحتياطيات الاجنبية الدولية	معدل النمو السنوي (%)	نسبة العجز الى الاحتياطيات الأجنبية (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	34617.89	—	7906.6	–	437.84
2005	12586.54	-63.64	12200.8	54.31	103.16
2006	78807.69	526.13	20051.7	64.35	393.02
2007	12475.31	-84.17	31454.8	56.87	39.66
2008	11203.15	-10.20	50101.8	59.28	22.36
2009	-02958.9	-126.41	44332.6	-11.51	-6.67
2010	00376.25	-112.72	50622.1	14.19	0.74
2011	21565.32	5631.65	61033.1	20.57	35.33
2012	12588.04	-41.63	70327.0	15.23	17.90
2013	-45347.2	-460.24	77747.2	10.55	-58.33
2014	-15580.7	-65.64	66281.6	-14.75	-23.51
2015	-98981	535.28	53992.0	-18.54	-183.33
2016	-16988.8	-82.84	45298.5	-16.10	-37.50
2017	16299.37	-195.94	49315.4	8.87	33.05
2018	21593.82	32.48	64719.4	31.24	33.37
2019	-18630.8	-186.28	68017.6	5.10	-27.39

المصدر :- 1. الاعمده (1 و3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية ، سنوات مختلفة
2. استخرجت الاعمده (2 و 4 و5 و6) من قبل الباحث .

ومن الجدول (38) يمكن ان نوضح تطورات عجز الموازنة العامة ، ففي السنوات (2004 ـ 2008) حققت الحكومة فائضاً بلغ (34617.89) مليون دولار لسنة (2004) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (437.84 %) ثم انخفضت قيمة الفائض حيث وصلت في سنة (2008) الى (11203.15) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (10.20 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (22.36 %) وذلك بسبب الاحداث السياسة والامنية والتي رافقت تغيير النظام [1].

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2008 ، ص 39.

وفي السنوات (2009 ـ 2013) حققت الحكومة عجزاً باستثناء السنوات (2010 ، 2011 ، 2012) حيث بلغت قيمة العجز (02958.9-) مليون دولار في سنة (2009) وبمعدل نمو متراجع (126.41 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (6.67 - %) ثم ارتفعت قيمة العجز حيث وصلت في سنة (2013) الى (45347.2-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (460.24-%) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (58.33 - %) نتيجة انخفاض الايرادات النفطية [1].

اما في السنوات (2010 . 2012) فكانت الموازنة في حالة فائض حيث بلغت قيمة الفائض (00376.25) مليون دولار في سنة (2010) وبمعدل نمو متراجع (112.72 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (0.74 %) ثم ارتفعت قيمة الفائض حيث وصلت في سنة (2012) الى (12588.04) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (41.63- %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (17.90%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية مما تسببت في ارتفاع الايرادات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة (2) .

ففي السنوات (2014 ــ 2019) استمرت الحكومة في تحقيق العجز باستثناء السنوات (2017 ، 2018) انخفضت قيمة العجز حيث وصلت في سنة (2014) الى (15580.7-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (65.64 -%) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (23.51 - %) نتيجة استقرار اسعار النفط و استمرار سوء الاوضاع الامنية ، ثم ارتفعت قيمة العجز حيث وصلت في سنة (2019) الى (18630.8-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (186.28- %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية حيث بلغت (27.39- %) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية والاجراءات التقشفية في النفقات العامة المتخذة من قبل الحكومة (3).

اما فيما يتعلق بالسنوات (2017 ـ 2018) فحققت الحكومة فائضاً بلغ قيمته (16299.37) مليون دولار في سنة (2017) وبمعدل نمو متراجع (195.94- %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (33.05%) ثم ارتفعت قيمة الفائض حيث وصلت في سنة (2018) الى (21593.82) مليون دولار وبمعدل نمو (32.48%) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (33.37%) وذلك بسبب الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومنها زيادة الايرادات الغير نفطية والمتمثلة في زيادة الضرائب والرسوم الكمركية وتخفيض النفقات الغير ضرورية [4].

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ، ص 57.
(2)التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2012، ص 42.
(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019،ص 46.
[4]التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،2018، ص 41.

ثانياً :ـ عجز الموازنة / الدين العام .

يمثل الدين العام احد المفاهيم المستخدمة على نطاق واسع لعجز الموازنة وهو ما يطلق عليه (مفهوم الدين العام لعجز) وهذا المفهوم يقارب بشكل واضح المعنى القاموسي للأنفاق السالب اي الأنفاق للإيرادات المتجمعة من خلال الاقتراض وهذا المقياس للعجز يمثل الفرق بين مجموع الأنفاق الجاري ومجموع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وصافي الاصول الرأسمالية المالية والمادية ، والعجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلاً الضريبية بالتغييرات في الحيازات النقدية [1] .

جدول رقم (39) تطور الدين العام وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي ،

للمدة 2004 ــ 2019 (مليار دولار)

السنوات	عجز الموازنة العامة	معدل النمو السنوي (%)	الدين العام الخارجي	معدل النمو السنوي (%)	نسبة العجز الى الدين العام (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	34617.89	-	88788	.	38.99
20051	12586.54	-63.64	71280	-19.72	17.66
2006	78807.69	526.13	58532	-17.88	134.64
2007	12475.31	-84.17	58902	0.63	21.18
2008	11203.15	-10.20	44452	-24.53	25.20
2009	-02958.9	-126.41	44685	0.52	-6.62
2010	00376.25	-112.72	60900	36.29	0.62
2011	21565.32	5631.65	61000	0.16	35.35
2012	12588.04	-41.63	60300	-1.15	20.88
2013	-45347.2	-460.24	59300	-1.66	-76.47
2014	-15580.7	-65.64	58100	-2.02	-26.82
2015	-98981	535.28	66100	13.77	-149.74
2016	-16988.8	-82.84	63900	-3.33	-26.59
2017	16299.37	-195.94	39018	-38.94	41.77
2018	21593.82	32.48	64565	65.47	33.45
2019	-18630.8	-186.28	85000	31.65	-21.92

المصدر :. 1ـ العمود (1) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية ، سنوات مختلفة

2 ـ العمود (3) وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي .

3ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و5 و6) من قبل الباحث .

كما يعد الدين الخارجي مشكلة مهمة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لما يسببه من اختلالات مالية والتي تؤدي بدورها الى زيادة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني فضلاً عن التدخلات الخارجية والتي تجبر الحكومة على تبني مشاريع اقتصادية التي تؤثر بشكل سلبي على مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل وذلك بسبب السياسات التقشفية وخفض النفقات العامة ومن ثم ايقاف التعيينات

[1] باسم خميس عبيد، قدير اثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006 ـ 2015)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 19،2017 ،ص 159 .

وتقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الاساسية والتي تطالب المؤسسات المالية العالمية بتطبيقها .

يوضح الجدول (39) ان قيمة الدين العام متزايدة، ففي سنة (2004) بلغت قيمة الدين العام (88788) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (38.99 %).

انخفضت قيمة الدين العام حيث وصلت في سنة (2008) الى (44452) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (24.53 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (25.20 %) والسبب يعود الى زيادة الايرادات النفطية والاعتماد عليها في تمويل موازنة العراق الاتحادية وكذلك استخدامها في اطفاء جزء من الديون العامة ورفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق[1].

اما في السنوات (2009 ـ 2013) فقد ارتفعت قيمة الدين العام حيث وصلت في سنة (2009) الى (44685) مليون دولار وبمعدل نمو (0.52 %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (6.62 –%). واستمرت بالارتفاع مقارنة بالسنوات (2010، 2011، 2012) حيث وصلت في سنة (2013) الى (59300) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (1.66 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (76.47 –%) والسبب يعود الى تزايد النفقات العامة ومن ثم النفقات العسكرية والوضع الاقتصادي الغير متوازن ومن ثم زيادة القروض الجديدة [2] .

اما فيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) فقد انخفضت قيمة الدين العام حيث وصلت في سنة (2014) الى (58100) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (2.02 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (26.82 –%) بسبب تدهور الاوضاع الامنية [3].

ثالثاً :ـ عجز الموازنة / صافي الميزان التجاري .

من الجدول(40) نلاحظ ان قيمة صافي الميزان التجاري شهدت معدلات متفاوتة ففي السنوات (2004 ـ 2008) سجلت ارتفاعاً ملحوظاً ففي سنة (2004) بلغت قيمة صافي الميزان التجاري (3492) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (991.35 %) ثم ارتفعت قيمة الميزان التجاري حيث وصلت في سنة (2008) الى (33555) مليون دولار وبمعدل نمو (57.53 %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (33.39

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2008 ، ص 29.
(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ، ص 62 .
(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2014 ، ص 74.

%) وذلك بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام ومن ثم مساهمة صافي التحويلات الرأسمالية و صافي الاستثمار المباشر [1].

جدول رقم (40) تطور عجز الموازنة وصافي الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004 – 2019 (مليار دولار)

السنوات	عجز الموازنة العامة	معدل النمو السنوي(%)	صافي الميزان التجاري	معدل النمو السنوي (%)	نسبة العجز الى صافي الميزان التجاري (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	34617.89	—	3492	–	991.35
2005	12586.54	-63.64	3695	5.81	340.64
2006	78807.69	526.13	11821	219.92	666.68
2007	12475.31	-84.17	21301	80.20	58.57
2008	11203.15	-10.20	33555	57.53	33.39
2009	-02958.9	-126.41	4145	-87.65	-71.38
2010	00376.25	-112.72	14435	248.25	2.61
2011	21565.32	5631.65	46373	221.25	46.50
2012	12588.04	-41.63	44054	-5.00	28.57
2013	-45347.2	-460.24	39792	-9.67	-113.96
2014	-15580.7	-65.64	38780	-2.54	-40.18
2015	-98981	535.28	10253	-73.56	-965.39
2016	-16988.8	-82.84	11621	13.34	-146.19
2017	16299.37	-195.94	24608	111.75	66.24
2018	21593.82	32.48	47848	94.44	45.13
2019	-18630.8	-186.28	32167	-32.77	-57.92

المصدر :-

1. الاعمده (1 و 3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية ، سنوات مختلفة .

2. استخرجت الاعمده (2 و4 و5 و6) من قبل الباحث .

وخلال السنوات (2009 . 2013) انخفضت قيمة صافي الميزان التجاري حيث وصلت في سنة (2009) الى (4145) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (78.65 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (71.38 –%) نتيجة للانخفاض الحاصل في صافي الاصول الاحتياطية ومن ثم تسجيل عجز في الحساب الجاري نتيجة العجز الحاصل في حساب الخدمات وحساب التحويلات من دون مقابل [2].

ثم عاود الارتفاع حيث وصل في سنة (2013) الى (39792) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (9.67 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (113.96 – %)

(4) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،2008 ، ص 55 .
(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2009 ، ص 42.

وذلك بسبب زيادة العوائد المتحققة من تصدير النفط الخام وزيادة العوائد المتحققة من العائدين من العرب والاجانب لأغراض السياحة الدينية [1].

وفيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) انخفضت قيمة صافي الميزان التجاري ما عدا سنة (2018) حيث وصلت في سنة (2014) الى (38780) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (2.54 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (40.18–%) نتيجة انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من ايرادات النفط . واستمرت بالانخفاض حيث وصلت في سنة (2019) الى (32167) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (32.77 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (57.92– %) ورغم هذا الانخفاض الا انه حقق فائضاً في الصادرات الكلية المتمثلة بقيمة النفط الخام العيني المدفوع للشركات الاجنبية وزيادة جانب العوائد التي تحققت من بنود السفر اي القادمين الى العراق من الرعايا العرب والاجانب لأغراض السياحة الدينية [2] .

الإستنتاجات

1- للموازنة العامة صلة وثيقة بالاقتصاد القومي، وهي تعتبر الاداة الرئيسية في تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة, واتسمت الموازنات العراقية بارتفاع نسبة العجز وخاصة بعد عام 2014.

2- تساهم الاحتياطيات الاجنبية الدولية في الاستقرار الاقتصادي والعمل على مواجهة الاختلالات المباشرة في الموازنة العامة و زيادة الثقة بالعملة المحلية ومواجهة ما تتعرض له الدولة من اي اختلالات خلال دعم وتشجيع قطاع الصناعة الوطنية والزراعة وبعض القطاعات الاخرى ومواجهة الازمات الداخلية في فترات تناقص وانخفاض مصادر الايرادات العامة التي تتعرض لها الدولة.

3- يتبين من خلال البحث هناك تأثير ايجابي للاحتياطيات الاجنبية الدولية على الموازنة العامة في العراق ,وكلما ارتفع حجم تلك الاحتياطيات انخفض عجز الموازنة .

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ، ص 84.
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019. 59.

4- أثبتت الدراسة صحة فرضية البحث التي مفادها (إن زيادة حجم الاحتياطيات الأجنبية الدولية في العراق يؤثر بشكل ايجابي على انخفاض عجز الموازنة العامة)

التوصيات

1- ترشيد الإنفاق الحكومي لتقليل عجز الموازنة العامة, و العمل على تنويع مصادر الإيرادات للحصول على اكبر قدر من الاحتياطيات الاجنبية الدولية.

2- ترشيد انفاق الاحتياطيات الاجنبية الدولية والمحافظة على اكبر قدر منها وتنويع مصادرها والعمل على زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات .

3- العمل على زيادة حصة النفقات الإستثمارية في الموازنة العامة من خلال توجيه الإنفاق العام لتمويل المشاريع الإقتصادية و الإنتاجية ,التي تعمل على تنويع مصادر الإيرادات والمساعدة على دفع التنمية الاقتصادية المستدامة , بدلاً من توجيه الإنفاق العام نحو النفقات التشغيلية (كالرواتب والأجور.....الخ)

المصادر والمراجع

1. [1] محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، عمان، 2008.
2. [1] محمد سلمان سلامة، الادارة المالية، الطبعة الاولى , الاردن، عمان، 2005.
3. [1]الحسن دردوري ولقليطي الاخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر،2008.
4. [1]خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، المعادي، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2006.
5. [1]اكرم ابراهيم حماد، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها، دار امواج للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2012 .
6. [1]عبد الله عبد السلام احمد و امال محمد كمال ابراهيم وتحسين الشاذلي، اساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، لا يوجد تاريخ .
7. [1]محمد الساحل، اسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020، ص44.
8. [1] الحسن دردوري ولقليطي الاخضر، مصدر سابق .
9. [1]محمد الساحل، مصدر سابق .

10.[1] صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية، المبادي والتوجيه القياسي للأعداد نموذج العربية، 2013.
11.[1] عدنان حسين الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني، الاقتصاديات الاجنبية الدولية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018
12. [1]ميامي صلال صاحب، قياس الاثر ودرجة الاستجابة بين الاحتياطيات الدولية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق للمده 2003 – 2016، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2018 .
13.[1]مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي، اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف، 2015.

14.[1] باسم خميس عبيد، قدير اثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006 – 2015)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 19،2017
15.[1] سوسن كريم هودان الجبوري، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003 – 2013) باستخدام ـ نموذج (Johansen)، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية، المجلد17، العدد 3، 2015
16.[1] صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة في العملة الاجنبية، 2009،
17. [1] هاشم جبار الحسيني، رياض رحيم العامري، سعر الصرف الاجنبي واثرة على الاحتياطيات الدولية، دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة لمدة من 2003ـ 2015، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 22، المجلد 6، 2017
18.[1]حسين جواد كاظم، عقيل عبد المهدي،، واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمده من 2004 – 2014، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 1، المجلد 14، 2017.
19.[1]زهرة خليف رفاك، جعفر طالب احمد، تحليل علاقة الاحتياطيات الاجنبية بسعر الصرف في العراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 94ـ 95، 2019.

20.[1]وسام نعمة رجيب الخفاجي، ادارة الاحتياطيات الاجنبية في العراق دراسة تحليلية، الطبعة الاولى، دار البصائر للنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، 2016.